دكتور
سامى نجيب
أستاذ التأمين
كلية التجارة - جامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
خبير تأمين إستشارى ومحكم

مقالات تأمينية

* فى مجال التأمين عامة

سوق التأمين المصرى سوق واعد ولكن لابد من التطوير

2011

دار التأمينات : 6 شارع محمود حافظ ، ميدان سفير ،
مصر الجديدة ، ص.ب 5878 هليوبوليس غرب ، رقم بريدى 11771
ت : 26437339 - 26357121 فاكس : 26357121

سوق التأمين المصرى سوق واعد
ولكن لابد من التطوير

سوق التأمين المصرى سوق واعد :

يكفى أن نشير هنا إلى الإنخفاض النسبى الملحوظ فى حجم ومدى النشاط والتغطيات والأقساط التأمينية فى مصر منسوبا إلى الوضع فى الدول النامية والمتقدمة وللأسف عن الوضع فى إسرائيل وفقا لما يصوره الجدول التالى عن نسبة الأقساط إلى الناتج المحلى:

أقساط التأمين ونسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى عام: 2003

م البلد	الأقساط (بالمليون دولار)			إجمالى الأقساط: الناتج المحلى(%)
	حياة	ممتلكات	إجمالى	
1 مصر	174	388	562	0.22
2 إسرائيل	3382	3171	6553	5.51
دول عربية:				
3 لبنان	84	392	476	2.53
4 البحرين	34	121	155	1.85
5 الإمارات	149	652	801	1.57
6 عمان	35	166	201	0.93
7 المغرب	275	681	956	0.85
8 الكويت	60	199	259	0.84
9 الأردن	24	145	169	0.78
10 تونس	28	292	320	0.50
11 تركيا	375	1660	2035	0.46
12 سعودية	13	979	992	0.41

م	البلد	الأقساط (بالمليون دولار)			إجمالى الأقساط: الناتج المحلى(%)
		حياة	ممتلكات	إجمالى	
13	إيران	72	653	725	0.17
14	الجزائر	13	272	285	0.16
	دول متقدمة تأمينيا:				
15	إنجلترا	152717	65664	218381	14.86
16	سويسرا	19661	11781	31442	13.91
17	اليابان	356731	89114	445845	12.92
18	هولندا	21534	15675	37209	9.01
19	أمريكا	443413	460608	904021	8.97
20	بلجيكا	12023	8501	20524	7.67
21	فرنسا	75146	38449	113595	7.52
22	الدانمارك	7295	3902	11197	7.47
23	أستراليا	20394	12311	32705	7.02
24	كوريا الجنوبية	36392	14145	50537	5.84
25	ألمانيا	55631	68051	123682	5.69
26	كندا	20970	24342	45312	5.18
27	إيطاليا	41481	27506	68987	4.92
28	أسبانيا	19364	17077	36441	4.81
	دول نامية:				
29	تايوان	16953	7299	24252	6.28
30	جنوب إفريقيا	17152	3145	20297	4.93
31	قبرص	225	182	407	4.47
32	البرتغال	3039	2869	5908	3.39
33	ماليزيا	3082	1636	4718	2.36
34	شيلى	1881	837	2718	1.78
35	الأرجنتين	2569	4418	6987	1.54
36	موريشيوس	112	71	183	1.42
37	اليونان	1156	1209	2365	1.25
38	أوروجواى	72	314	386	1.25
39	المكسيك	5283	5893	11176	1.21
40	يوغوسلافيا	2	277	279	1.16
41	زيمبابوى	153	162	315	1.13
42	البرازيل	1822	8953	10775	0.80
43	روسيا	4783	4687	9470	0.79
44	الهند	9418	2459	11877	0.48

ولكن لابد من التطوير:

أما لماذا لابد من التطوير فإننا نجد الإجابة على ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- لماذا ألغى ترخيص أول شركة تأمين طبى فى مصر بعد فترة وجيزه من بدء عملها ولماذا فى ذات الوقت تتقدم شركة تأمين طبى إنجليزية ذات سمعة عالمية لطلب الترخيص لها بالعمل فى مصر.

- لماذا تنخفض الإنتاجية التسويقية بالشركات العامة عنها بالنسبة للشركات الخاصة التى أسست فى الثمانينات عنها بالنسبة للشركات الخاصة التى أنشئت فى التسعينات وذلك سواء بالنسبة لعدد العمليات أو لمتوسط مبالغها.

- لماذا يتزايد حجم محفظة تأمينات الأشخاص بالشركات التى رخص لها بمزاولة تلك التأمينات (كشركات متخصصة**) من حيث العدد ومن حيث الأقساط ومبالغ التأمين وبمعدلات تزايد عالمية فى الوقت الذى يكاد لا يتغير حجم المحفظة المقابلة بشركات أقدم وأكثر خبرة بالسوق المصرى.**

- لماذا تحولت ملكية أكثر من شركة تأمين خاصه من مصريين لأجانب وتأثر المركز المالى بذلك التحول من حيث الربحية.

- لماذا تظل تعمل مجالس إدارة الشركات العامة كمجالس لمديرين دون رسم السياسات ووضع الخطط والتدابير.

- لماذا تنخفض القيمة السوقية لمحفظة الأوراق المالية وعائد الإستثمار بمعدلات أكبر فى الشركات العامه عنها فى الشركات الخاصه.

لقد كشفت عن تلك السلبيات التى أوردناها فى شكل تساؤلات إيجابيات تحرير السوق التأمينى وأسعاره .. ولقد أتاح إستخلاص تلك السلبيات مجالا أمام الباحثين ورجال التأمين وقياداته فى أن تبحث وتضع

الحلول إن أرادت وتوافرت لديها الخبرة ذات البعد الثلاثى : التأمين والقانونى والإقتصادى.

مجالات التطوير:

إذا كان لنا أن نساهم فى بيان مجالات التطوير فإننا نتناول أهمها فيما يلى:

أولا : تطوير الموارد البشرية بالشركات العامة كما وكيفا:

وقد تحركت شركات التأمين العامة مؤخرا نحو سياسة المعاشات المبكرة لتقليل الفجوة العددية بين العاملين بها وبين الشركات الخاصة ونورد فى الجدول التالى للمقارنة أعداد العاملين بشركات التأمين المباشر العامة والخاصة المنشأة فى الثمانينات وتلك ذات المساهمة الأجنبية وتطور هذه الأعداد:

بيـــــان	96/5	97/96	99/98	2000/99	2001/2000	2002/2001
الشركات العامة للأشخاص وممتلكات						
مصر للتأمين (52/1)	4010	3958	3787	3786	3833	4018
الشرق للتأمين (2)	6907	6820	6677	6480	5822	5304
الأهلية للتأمين (3)	2707	2616	2385	2363	2070	1954
الشركات الخاصة فى الثمانينات (أشخاص وممتلكات)						
قناة السويس (79/5)	497	531	650	750	778	766
المهندس للتأمين(80/6)	729	709	765	761	775	758
الدلتا للتأمين (80/7)	532	543	600	586	539	544
شركات التسعينات						
الفرعونية (AIG) 93/8	237	253	313	307	296	253
المصرية الأمريكية للتأمين	38	38	36	33	33	33
العربية الدولية للتأمين	62	70	81	83	83	371
العربية الدولية لتأمينات الحياة(اليانس)						
العربية المصرية أميج 93/9			275	195	224	256
الفرعونية الأمريكية لتأمينات الحياة(اليكو)			59	75	86	126
التجارى الدولى للتأمين على الحياة				88	91	91

ثانيا : تطوير مجالات وأوجه الإستثمار:

لنا أن نشير هنا إلى إرتفاع محفظة إستثمارات الشركات العامة التى تزاول نشاطها من عشرات السنين وبالتالى تأثرت تلك الإستثمارات (القديمة) بالإنخفاض فى القيمة السوقية للأوراق المالية فى السنوات الأخيرة بعكس إستثمارات الشركات الحديثة التى أنشئت فى ظل فترة إنكماش أسعار الأوراق المالية وبالتالى يقع على عاتق شركاتنا القديمة البحث عن أوجه ومجالات الإستثمار التى تضمن مشاركة سوق التأمين المصرى فى تنمية سوق الأوراق المالية بشرط ضمان حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها.

ولعل من المؤكد فى تطوير أوجه ومجالات الإستثمار أن نهتم بالقائمين بإدارة تلك الإستثمارات بشركات التأمين من خلال إختيارهم من ذوى العلم والكفاءة فى مجال التحليل المالى والإستثمارى ونشير هنا إلى أنه لا يوجد بقطاع التأمين أحدا من المؤهلين علميا فى هذا المجال رغم أن هناك عشرات فى مصر من حملة الشهادات الدولية فى هذا المجال ورغم أن إستثمارات قطع التأمين تعد بالمليارات.

ولاشك أن النجاح فى هذا المجال لن يحقق فقط دور شركات التأمين كأمناء إستثمار للمخصصات الفنية التى تمثل حقوق حملة الوثائق ولكنه سيؤدى فى ذات الوقت إلى تطوير تلك الوثائق من خلال ربط وثائق عقود تكوين الأموال والعقود المختلطة بإستثمار مخصصاتها الفنية" العقود الإستثمارية".

ثالثا : تدعيم إتخاذ القرارات بالمعلومات:

يستلزم تطوير سوق التأمين والأخذ بالأساليب الفنية فى تقييم الأخطار والتسعير إتخاذ التدابير اللازمة لتوفير قاعدة رئيسية من المعلومات تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الضرورية لصناعة التأمين (يتم حاليا إنشاء مركز معلومات متخصص لقطاع التأمين).

ويتعين أن يمتد دور ونشاط مركز المعلومات إلى تحقيق الآتى:

1- توفير البيانات والمعلومات والإحصائيات الفنية والمالية الكفيلة بتحقيق الشفافية على المستوى المحلى .

2- تطوير سوق التأمين والأخذ بالأساليب الفنية فى تقييم الأخطار والتسعير حيث يقوم ذلك على قاعدة من المعلومات الضرورية لدراسة آثار التحولات الإقتصادية على الحسابات الإكتوارية والتسعير.

3- إنشاء جهاز لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات تعتنى بقطاع المعلومات والإتصالات والشبكات من أجل تفعيل ورسم وتقنين أوضاع هذا القطاع والتعرف على كافة العاملين فى السوق المحلية وخلق قنوات إتصال بين الشركات العالمية والمصرية، الإضافة إلى الإهتمام بكافة قواعد وأداء المهنة ومتطلباتها حتى يمكن معرفة حجم ونوع العمالة وتحديد الشركات العاملة وهو ما يؤدى إلى إتخاذ سياسات تنبئية سليمة مع إستكمال نقص المعلومات عن الأنشطة التجارية والإقتصادية المختلفة فى السوق المصرية.

رابعا : السعى نحو تكامل الخدمات التأمينية والبنكية:

يتعين توفير إمكانية التعاون بين شركات التأمين ومقدمى الخدمات المالية كالبنوك ومكاتب البريد لإقامة نوع من التحالف أو التعاون بين شركات التأمين والبنوك يتضمن مجالات مثل التسويق وتحصيل الإقساط والإستثمارات حيث يحظى هذا الإتجاة بأهمية خاصة فى أسواق التأمين فى الدول الصناعية الكبرى.

خامسا : محاور للتطوير المستمر لسوق التأمين المصرى على المستوى الحكومى وعلى مستوى شركات التأمين:

إن التطوير المستمر لسوق التأمين يستلزم وضع إستراتيجية لتطوير مستمر لسوق التأمين المصرية سواء على المستوى الحكومى من خلال إستصدار عدد من التشريعات الإلزامية التى تستهدف حماية الأفراد أو توفير التغطيات اللازمة للمجتمع وأيضا على مستوى شركات التأمين من خلال عدة إجراءات.

فإذا نظرنا إلى سياسة التطوير من ناحية الشركات فإن هناك عدة محاور أهمها:

- تحليل التوقعات وإحتياجات العملاء (تحليل السوق**) وتحليل محفظة العملاء (**السن- الدخل- الإهتمامات**). والتنسيق بين إحتياجات توقعات المستهلكين والمنتجات المتاحة بالسوق، وإقامة إستراتيجية للإتصال بالعملاء الحاليين والمتوقعين وتحسين جودة الخدمات التأمينية لتحسين العلاقة مع العملاء وتطوير قنوات التسويق حيث يؤدى ضغط المنافسة إلى إتجاه الشركات إلى تخفيض تكاليف الإنتاج الثابتة خصوصا عن طريق إستخدام قنوات التسويق البديلة كالتسويق التقليدى المتبع عن طريق المنتجين والوسطاء على سبيل المثال التسويق المباشر بالتيلفون (**خدمة العملاء**) والتسويق الإلكترونى عن طريق شبكات الإنترنيت أسلوب البريد المباشر.**

- قد يكون من الملائم الإندماج ليس بين الكماليات الصغيرة فقط ولكن بين الكماليات الكبيرة أيضا والإتجاه أيضا إلى التخصيصية بحيث تكون هناك تأمينات حياة وأخرى تأمينات عامة فالتخصص مطلوب والإندماج ضرورة ملحة قد يسبقه مرحلة تحالف بين الشركات المثيلة لأداء خدمات متكاملة ولزيادة إمكانية الشركات سواء فى التعامل مع الأخطار الكبيرة أو لخدمة العملاء.

- إن أمام قطاع التأمين المصرى عمل هام فى إعادة تنظيم صفوفه وتوفيق أوضاعه وتوثيق صلاته بين الشركات العاملة فى السوق حتى تتمكن هذه الشركات من العمل فى أمان وثقة والتنافس الشريف فيما بينها وفقا للتغيرات الجوهرية التى طرأت على الإقتصاد المصرى وما يتبعها من تغييرات أساسية فى دور قطاع التأمين المصرى لتوفير الحماية المطلوبة للمستهلك المصرى والإقتصاد القومى فى أحسن صورة وبأقل تكلفة.

سادسا : تشجيع ممارسة التأمين من خلال جمعيات التأمين التعاونى :

يجب تشجيع ممارسة التأمين من خلال جمعيات التأمين التعاونى لإستكمال مقومات وأركان صناعة التأمين فى مصر:

يقصد بجمعية التأمين التعاونى تلك التى يتم تكوينها فى إطار الأحكام العامة للتعاون وتكفل لأعضائها نظاما تأمينيا فيما بينهم فإن جمعيات التأمين منافس قوى يتفق والأيدلوجيات السائدة فى مصر بما يضمن تنمية سوق تأمينات الحياة والإحتفاظ بعملياته فى أيد مصرية.